الوضع الاقتصادي في الولايات العربية العثمانية

- **التجارة ودور الجاليات الأجنبية**
- **الصناعة ونظام الطوائف**
- **الزراعة ونظام الاقطاع الالتزام**
- **خصائص ومميزات الزراعة في العهد العثماني**

التجارة ودور الجاليات الأجنبية: كان لطبيعة الحكم العثماني دورا في تطور وازدهار التجارة؛اذ أن الدولة العثمانية ألغت القيود والعراقيل،التي كانت تعيق حركة الأفراد في ممارسة أنشطتهم الاقتصادية المختلفة في أي بلد من البلدان ،التي انضوت تحت السيادة العثمانية وكانت النتيجة لهذا الموقف من جانب الدولة العثمانية؛استمرار التبادل الاقتصادي بين المناطق العربية،وتطور وتيرة العلاقات الاجتماعية والحضارية بين البلدان العربية الاسلامية.

ومن الأمثلة التاريخية التي تظهر لنا الموقف الايجابي للدولة العثمانية؛هو تلك العناية الفائقة بالطرق التجارية الاستراتيجية وبناء الخانات لخدمة القوافل وتوفير الحماية العسكرية لبعض الممرات والمعابر المائية وتخفيض الرسوم الجمركية ومنح الامتيازات والتسهيلات للتجار الأوربيين لتنشيط الجانب التجاري.زيادة على هذا الأمر نجد أن فريضة الحج كانت قد ارتبطت بالنشاط التجاري في البلاد العربية و الاسلامية في الحقبة العثمانية.فمن خلال احترام العثمانيين للتقاليد الاسلامية،ازدهرت العمليات التجارية في المجتمع الاسلامي ابان مواسم الحج.ومن الصور التي تؤكد هذا؛اعفاء التجمعات الاقتصادية الموسمية الصغرى،التي كانت تقام على هامش المناسبات الدينية .ثانيا،اعفاء بضائع الحجاز من الرسوم وعدم تفتيشها من طرف السلطات الجمركية،سواء أكانت هذه البضائع التجارية تأتي مع القوافل البرية أو البحرية.

تظهر أثار السياسة العثمانية في تطور التجارة في عدة ميادين ومجالات كان أهمها ؛عودة النشاط الاقتصادي الى السوق العربية منذ القرن السادس عشر بعد أن عرفت هذه الأخيرة ركودا نتيجة التطورات والمتغيرات التي رافقت اكتشاف طريق الرجاء الصالح.وبدأت المدن العربية مثل دمشق بغداد،القاهرة،طرابلس دمياط،تشهد نشاطا تجاريا متزايدا،وبدأت تعود الى هذه المدن عمليات التبادل التجاري فيما بينها.فبدأت تظهر في هذه الأخيرة أسواق متخصصة داخل أسواقها،كما عرفت تطورا اخر،هو ظهور الوكالات التجارية والمهنية والخانات المتخصصة كذلك أصبحت هذه الاسواق والوكالات والخانات بمثابة منظمات تجارية كبيرة لكل منها أسلوبها في التعامل التجاري.وقد انتظم التجار كل حسب تخصصه في مجموعة من الطوائف مثل بائعو الصابون،الاقمشة،البن،البهارات....وتمركز تجار كل سلعة معا عادة في الاسواق.وكان يرأس كل سوق،شيخ مسئول،مهمته الاشراف على كل

التجار و أرباب الحرف وتسوية المنازعات التي تحدث بينهم،والمحافظة على تنظيماتهم الداخلية.زيادة على المحافظة على مهنة العمل التجاري،والتدخل لمنع ارتكاب أي عمل يمس بشرف المهنة من غش وتزوير واحتيال،وكان يساعده في مهامه هذه في حالة غيابه نقيب التجار.وكان يرأس هؤلاء الشيوخ الشاه بندر التجار.وتذكر المصادر أن هذا المنصب كان في حقيقة الامر،منصبا فخريا ليس إلا.وكان من مهام صاحبه،الفضل في المنازعات بين التجار الكبار،ولذا فان شغل هذا المنصب كان يحتاج الى موافقة السلطات الحكومية.

دور الجاليات الأجنبية: كان لتوافد الجاليات الأجنبية للبلاد العربية،دور في الانطلاقة الاقتصادية التي عرفتها البلاد العربية في العهد العثماني.وهذا بسبب التسهيلات المشجعة التي منحتها الدولة العثمانية لاستقطاب الأجانب الى أراضيها.وتذكر بعض الدراسات أن الحكم العثماني،بإيجاده علاقات تجارية مع دول أوربا،أعاد لهذه البلاد تدريجيا حركة أسواقها النشيطة ومنع الانحطاط الكلي لتجارتها الخارجية الذي أصابها اثر اكتشاف طريق الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين.وكان مدخل هذه التسهيلات المعاهدة التجارية الشهيرة،التي أبرمها سليمان القانوني مع فرانسوا الأول.ويمكننا أن نجمل أثر الجاليات الأجنبية في تطور النشاط التجاري فيما يلي:

1-عودة التجارة الخارجية الى حركتها،من خلال احياء الطرق التجارية البرية القديمة التي كانت تربط المنطقة العربية بأقصى أسيا وإفريقيا.حيث عجت طرق الصحراء بالقوافل الضخمة التي كانت تنقل السلع والبضائع من الهند وفارس والعراق،الى مدن الشام الداخلية كدمشق وحلب.والبضائع الأوربية والشامية والمصرية والحجازية الى بلاد العراق وفارس وشرقي أسيا.هذا عن الطرق البرية أما من جانب البحر،فان الموانىء العربية عرفت نشاطا كبيرا واكتظت بالمراكب والسفن من مختلف الأحجام.وأخذت بلاد الشام تتصل بمصر من جهة و ازمير و القسطنطينية من جهة أخرى.فكثرت المراكب الاوربية وتعددت رحلاتها مما أوجد حركة أوسع مدى بين الساحل السوري والساحل المصري،لاسيما أن الجاليات الأوربية أخذت على عاتقها أن تقوم بجزء من التجارة الداخلية بين هذه المناطق.

2-اشتهار عدة مدن ومناطق وسيطرتها على التجارة الداخلية والخارجية في المشرق العربي،ومن هذه المدن التي وصلت الى أوجها نذكر،القاهرة والمدن الشامية،وبخاصة حلب دمشق بغداد البصرة.وتعود شهرة مدينة حلب لاعتبارها بوابة للطريق التجاري الى بغداد وهو الطريق الرئيسي للمبادلات التجارية القائمة مع بلاد فارس والخليج العربي والهند.ولهذا كانت صادرات هذه المدينة للدول الأوربية تشمل بضائع مستوردة من فارس وبلاد العرب كالجوز والنحاس والقطن والحرير.وقد لعبت المدن المصرية دورا أساسيا في تنشيط الحركة التجارية بفضل الموقع الاستراتيجي الذي كانت تحتله مصر،مما رشحها أن تلعب الدور المحوري والرئيسي الذي تتم عن طريقه عملية التبادل التجاري والاستثمارات

الاقتصادية بين البلدان العربية.وهي بذلك تعتبر مركزا لعمليات التصدير والاستيراد مع كل البلدان الافريقية والأسيوية والأوربية.

كان ينتظر من سياسة الانفتاح التجاري التي أظهرته الدولة العثمانية تجاه الأجانب،أن ينتج عن هذه الأخيرة تيارات داخلية تتفاعل وتتجاذب مع أعماق المجتمع وآلياته.إلا أن تأثيرات الجاليات الأجنبية في الولايات العربية كانت محدودة ومقتصرة على جزء من هذا المجتمع وليس المجتمع برمته.فقد كان المستفيد الوحيد من هذا النشاط الاقتصادي التجار الأوربيون وبعض الجماعات المحلية العاملة معها كالطائفة المسيحية واليهودية وبعض الأسر الأرستقراطية المسلمة.لهذا نلاحظ،أن التجارة الخارجية في القرن السابع عشر بالذات على الرغم من ازدهار بعض المدن ورخائها الظاهر،لم تحقق تقدما حقيقيا لا في أساليبها المتبعة ولا في انفتاح أفقها أو زيادة رؤوس أموالها الوطنية..بل تراجعت عما كانت عليه وخرجت تدريجيا من أيدي أصحابها الوطنيين،لتتجمع خيوطها المحركة في أيدي الجاليات الأجنبية.

الصناعة ونظام الطوائف: ارتبط النشاط الصناعي في الدولة العثمانية،بنظام الطوائف أو الحرف الذي كان سائدا في المجتمعات العربية الاسلامية.وكانت الطوائف عبارة عن هيئات مستقلة ذات تنظيم خاص وكيان معين،ينظم اليها في أغلب الأحيان كل مشتغل بالصناعة أو بالتجارة.فقد سهل هذا التنظيم من مهمة الدولة في تسيير شؤون المجتمعات العربية الاسلامية،لأن الفرد لم يكن يعرف السلطة الحكومية ،إلا من خلال طائفته التي يتولى شيخ الطائفة مهمة الوساطة زيادة على أن نظام الطوائف كان يعمل على تماسك المجتمع وصموده وتربية الناس وتهذيبهم والترفيه عنهم.وقد حافظت الحرف على درجاتها التقليدية الثلاث المبتدئ –الصانع- المعلم،وكان لكل حرفة وطائفة (شيخ)أو (كاخيا).

ومن السلبيات التي ألحقها نظام الطوائف بالنشاط الصناعي،أنه لم يكن بإمكان صاحب الحرفة أو الصنعة أو ادخال أي اجراء أو تغيير في الطرق القائمة،وان حاد عن ذلك يعاقب أشد العقاب ليكون عبرة لمن تخول له نفسه التطاول على قوانين الحرفة.أما عن التدخل الحكومي في سير النشاط الصناعي فقد كان في بداية الأمر قليلا ،حيث كانت تتدخل في تحديد الأسعار.إلا أن الرقابة الحكومية على الحرف الصناعية ازدادت وكثر تدخل الدولة في شؤون الحرف،واشتد هذا التدخل في القرن الثامن عشر والتاسع عشر،مما أفقد هذه الحرف تلك الاستقلالية التي كانت تتمتع بها سابقا،بالإضافة الى أن هذا التدخل قلل من كفاءة ومن دور هذه الحرف في الحياة العامة.

كانت أهم المصنوعات الرائجة ابان العهد العثماني في الولايات العربية المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية،واشتهرت بها كل من العراق وسورية ومصر،راجت أيضا صناعة الزيت وصناعة الزيتون والصابون والشمع وصناعة القوالب،بالضافة الى صناعة حرفة النقش على الخشب وعلى المعادن.ورغم ما قيل عن مستوى و مردودية الصناعة في العهد

العثماني إلا أنها بقيت متطورة وبعيدة عن التأزم والتدهور حتى نهاية القرن الثامن عشر. لكن أساليب الصناعة في البلاد العربية بقيت تقليدية وبدائية معتمدة على الجهد العضلي.ولهذا لم تستطع مجاراة الصناعات الاوربية التي اعتمدت على المكننة والتقنيات الفنية الحديثة التي تقلل من الجهد العضلي مقابل مردود أوفر.وسرعان ما بدأ الانحدار والتدهور في مطلع القرن التاسع عشر حين بدأت الصناعات الاوربية تغزو الأسواق العربية وبخاصة بعد الحرب النابليونية.في المقابل واجهت الدولة العثمانية الأمر بسلبية حيث لم تعمل على ايجاد الصيغ الكفيلة لمواجهة الأزمة صناعتها تتعرض لها.

<u>خصائص الزراعة في العهد العثماني:</u> من المميزات التي ميزت الزراعة في العهد العثماني أنها كانت زراعة اكتفائية.هذا الامر حال دون أن تتطور هذه العقلية باتجاه الفكر الرأسمالي الذي من مبادئه البحث عن المغامرة الاقتصادية ذات الصفقات الكبيرة .وهذا التطور لم يحدث رغم توفر البلاد العربية على كل الشروط اللازمة والإمكانيات الممكنة لأي تطور اقتصادي.ورغم أن الوضع الاقتصادي كان متشابها نوعا ما من حيث أنماط التسيير والقوانين التنظيمية بين المشرق العثماني والعالم الأوربي،من جهة الاهتمام بالتجارة أولا ثم بالزراعة واحتكار الدولة والنظام الاقطاعي لكل مراحل العمليات الاقتصادية سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية،إلا أن تحولات جعلت البلاد الأوربية خلال القرن الثامن عشر والمعروف بقرن الاستنارة.

ميزة أخرى ميزت الزراعة؛وهي كثرة الضرائب الزراعية وتنوعها فهناك الضرائب الزراعية المتنوعة،فهناك الضرائب المفروضة على الأرض والمحاصيل والحيوانات والأسواق الفلاحية.وهذه الضرائب تختلف مقاديرها من منطقة الى أخرى،وذلك حسب ظلم وعدل أصحاب الاراضي الزراعية من الاقطاعيين والملتزمين.ويمكن أن نضيف الى هاتين الميزتين،ميزة أخرى،وهي وضعية المزارع أو الفلاح المزرية.وتفسر هذه الوضعية بتنصل الدولة من مسئولية توفير الحماية الضرورية للمزارع،وتركه عرضة للاستغلال البشع الذي كان يتعرض له من طرف أصحاب النفوذ من الاقطاعيين والملتزمين والباشاوات.أمر اخر ساهم في تدهور حالة المزارع وضعف مردوديته الانتاجية هو تعرضه لجشع المرابين من اليهود،الذين استغلوا عوز الفلاح الى المال والبذور وراحوا يدينوه بفوائد كبيرة كان في أغلب الأحيان يعجز على ردها مما يعرض أملاكه وأرضه الى المصادرة.كذلك كان المزارع ضحية تعديات الجند الذين كانوا يتصرفون معهم كسادة مستبدين فيطلبون الخبز والقهوة والتبغ واللحم ويذبحون الدواجن وما يرافق هذه السلوكيات من اهانات وإذلال يقابلها صمت السلطات المحلية.

ويمكن أن نضيف الى هذا،تعرض المزارع الى غزوات القبائل البدوية دوريا حسب العوامل الطبيعية التي كانت تدفع هؤلاء البدو الى الغزو،فقد كانت هذه القبائل تجتاح

الحواضر ومزارعها طلبا للماء و الكلأ والهجوم على مخازن الحبوب.وفي كثير من الأحيان كانت الكثير من القرى والمدن تضطر الى دفع الاتاوات للقبائل المجاورة لها مقابل حمايتها من التعرض لهجمات قبائل أخرى.كذلك كان المزارعون ضحية العوامل الطبيعية والأوبئة وموجات الجراد والجفاف،مما أدى الى انتشار المجاعات والأوبئة الفتاكة مثل الطاعون.